والسوريين بنحو ٢٠,٠٠٠ عامل[٢٦]، هذا عدا عن العمال العرب الآخرين والباكستانيين والأجانب.

من هنا، يستنتج أن توسيع قاعدة التعليم الالزامي، لم يكن، بحد ذاته، استثماراً اقتصادياً كما ابتغت خطة التربية للمدى القصير والمتوسط. وعلى العكس، فقد زادت الثغرة القائمة بين الناتج التربوي وسوق العمل. واذ تتحمل الخطة التربوية المسؤولية الكبرى في عدم تحقيق الزامية التعليم، فان مسؤولية عدم توجه الطلاب الذين أنهوا هذه المرحلة نحو سوق العمل، تتحمله خطة التنمية ككل. فهناك الكثير من المشاريع التي تم انجازها في فترة الخطة الخمسية كلفت بها شركات أجنبية، اعتمدت في تنفيذها على أيد عاملة قامت هي باستيرادها للأردن. فضلاً عن أن الأجر المدفوع للعمال الأجانب لا يتناسب مع المستوى المرتفع للمعيشة في الأردن؛ مما يضطر خريجي هذه المرحلة لصرف النظر عن الالتحاق بسوق العمل والسعي لمواصلة الدراسة الأكاديمية.

تنويع التعليم الثانوي: رغم اصرار الخطة الخمسية على أهمية التعليم المهني، وبخاصة في المرحلة الثانوية، الا أن نسبة المسجلين في هذا النوع من التعليم لم تصل الا الى ١١ ٪ من مجموع الطلاب في المرحلة الثانوية، كما مر سابقاً. ورغم أن هذه النسبة تعتبر أعلى منها في كثير من الدول الغربية، الا أن النسبة المتوخاة في الخطة كانت ٥٠ ٪. وبدلاً من أن تتناقص نسبة طلاب الفرع الأكاديمي والتي كانت نحو ٨٣ ٪ في بداية الخطة الى ٥٠ ٪ في نهايتها، ارتفعت الى ٨٩ ٪ من مجموع طلاب هذه المرحلة. كما أن النسبة التي حددتها الخطة للمسجلين في الصف الأول الثانوي المهني والبالغة ٣٠ ٪ من مجموع الطلاب في هذا الصف[٢٧]، لم تصل إلا الى ١٤ ٪. وهذا التوسع في التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني له، رغم النوايا التي عبرت عنها الخطة، سببان أساسيان:

أولهما ــ يتعلق بالامكانات المادية للدولة، والتي تعتمد في الغالب على المساعدات الخارجية في تحقيق مشاريعها، فقد عجزت هذه الامكانات عن توفير اللازم من المساحات والأبنية الضرورية لتحقيق هذا الهدف، خاصة وأن كلفة الطالب الواحد في التعليم المهني تعادل (١٥ ــ ٢٠) ضعفاً من كلفته في التعليم الأكاديمي[٢٨]. وهذا الارتفاع في الكلفة عائد الى ارتفاع ثمن الأجهزة والمعدات الفنية وغير ذلك من المواد اللازمة للتدريب، بالاضافة الى أهمية توفير مساحات شاسعة نسبياً، وأبنية مناسبة للأنواع المختلفة من التعليم المهني. ولذلك، فرغم الاقبال الذي شهدته فترة الخطة الخمسية على التعليم الصناعي والتجاري الا أن الأماكن المتوافرة كانت أقل من الحجم المطلوب.

أما ثانيهما ــ فله جذور اجتماعية واقتصادية. فالتعليم المهني في الأردن كما هو الحال في الدول النامية، لا يتمتع بالمكانة أو الاحترام نفسه الذي يتمتع به التعليم الأكاديمي. وقد ساهم فصل التعليم الأكاديمي، دون شك، في ترسيخ هذا التمايز في نمطي التعليم، والاستمرار في تفضيل الثاني على الأول، حتى بات من المعروف أن الطالب المتخلف هو الذي يتجه نحو التعليم المهني مكرهاً لا بطلاً. ورغم الجهود التي بذلتها الخطة الخمسية في محاولة لرفع اعتبار التعليم المهني، عن طريق فتح فروع جديدة تناسب الحاجات المطلوبة من القوة العاملة، الا أن الاستنتاج الذي توصل اليه الدكتور